الأمم المتحدة

PBC/1/SLE/SR.4*

لجنة بناء السلام

Distr.: General
21 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

تشكيلة سيراليون

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، الموافق ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماجور ..... (هولندا)

المحتويات

بناء السلام في سيراليون (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية؛ انظر PBC/1/INF/2.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

07-34566 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بناء السلام في سيراليون (تابع)

١ - **السيد غودمونسون** (البنك الدولي): تكلم من فريتاون، عن طريق الائتمار عن بعد، فقال إنه يرغب في أن يعرض للمسائل المتعلقة ببطالة الشباب، وتنمية القطاع الخاص، والمشاورات القطرية. وأضاف أنه فيما يتعلق ببطالة الشباب، والعمالة عموما، فإن من المهم على المدى القصير الحفاظ على برامج الأشغال العامة التي بدأ بالفعل تنفيذها، والعمل، إن أمكن، على تعزيزها. فتلك البرامج لا توفر وظائف فحسب، بل إنها تساعد أيضا على إعادة بناء البنية الأساسية للبلد. واستدرك قائلا إنه لا يُتوقع، مع ذلك، أن توفر الحكومة العمالة على النطاق المطلوب. وقال إن الحل الطويل الأجل لمشكلة العمالة يتمثل في وجود قطاع خاص قوي. بيد أن نقص رأس المال في البلد يمثل تحديا كبيرا، وقد أوضحت دراسة أعدتها مؤخرا جامعة هارفرد أن المأزق الرئيسي في سيراليون يتمثل في تكلفة رأس المال. وأضاف أن هناك حاجة إلى الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكن افتقاد البنية الأساسية لا يشجع العديد من المستثمرين الأجانب، فضلا عن تدني الترتيب الحالي لسيراليون من حيث الشفافية وسهولة القيام بالأعمال التجارية. غير أن هناك بلدانا أخرى خارجة من صراعات مريرة قد نجحت في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وفي إقامة قطاع خاص يتمتع بمقتضيات البقاء، والمأمول أن يتحقق مثل ذلك في سيراليون، التي تتمتع بعدة مزايا لا يتمتع بها بعض تلك البلدان.

٢ - واستطرد قائلا إن الصناعات الاستخراجية هي القطاع الذي اجتذب معظم الاستثمارات الأجنبية، ولكنها لا توفر وظائف كافية. ويبدو أن توفير العمالة في القطاع الخاص يتطلب بذل جهود من الجهات الفاعلة المحلية. وأضاف أن الكثيرين يرون أن إمكانية توفير العمالة، على المدى القصير، يتطلب تنشيط القطاع الزراعي الذي انهار خلال فترة الصراع. وعليه، يسعى البنك الدولي إلى إعادة تطوير كامل سلسلة الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة، مع التركيز خصوصا على منتجات من قبيل الكوكا، التي كانت مهمة للاقتصاد قبل نشوب الصراع. وقد أوضحت دراسة أعدتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن هناك أيضا مجالا كبيرا للتوسع المستدام لمصايد الأسماك في سيراليون. ولعل السياسة تمثل إمكانية أخرى على المدى الأطول، ولكنها على المدى القصير تعاني من عقبات في البنية الأساسية تبعد المستثمرين عن الاستثمار فيها، كما أنها قد لا تشجع السياح. وعليه، ينبغي التركيز في المستقبل القريب في الحفاظ على التقدم المحرز من خلال برامج الأشغال العامة، ومحاولة إطلاق الإنتاج الزراعي.

٣ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالمشاورات القطرية، فإنه يود أن يؤكد للمشاركين أن هناك استعداد كبير لدى كل من الشركاء في التنمية والحكومة لتعزيز التنسيق فيما بينهما. والحق أنه قد قُطعت بالفعل التزامات بهذا الصدد داخل الفريق الاستشاري. وأكد مجددا في ختام كلمته على أهمية تبسيط الترتيبات القائمة والبناء عليها، بدلا من استحداث ترتيبات أخرى، وتقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد ممكن وتعظيم الفعالية إلى أقصى حد ممكن، تماشيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٤ - **السيد أنجيلو** (الممثل التنفيذي للأمين العام لسيراليون): أشار إلى آخر عمليتين كبيرتين لرسم خريطة للقطاع الخاص في سيراليون. وقال إن إحدى هاتين العمليتين عُنيت بالعقبات التي تحول دون نمو القطاع الخاص؛ في حين عُنيت الأخرى بالعقبات الرئيسية التي تحول دون التوسع في التجارة. وقد نوقشت هاتين المسألتين في آخر اجتماع عقده الفريق الاستشاري، ومع إنجاز مرحلة التشخيص، يتعين

العمل الآن على زيادة التركيز وتحديد ثلاثة إجراءات أو أربعة ينبغي تنفيذها في عام ٢٠٠٧ لتحقيق تغييرات لصالح نمو القطاع الخاص. وأوضح أن هذا مجال يتعين تحقيق نتائج فيه بسرعة كبيرة، لأنه لا يمكن لأي حكومة أن تستمر إذا هي لم تتمكن من توفير إيرادات ضريبية كافية، لا يمكنها بدونها أداء أبسط الوظائف الأساسية للدولة. وعليه، فإن القطاع الخاص مهم جدا لاستدامة العملية السلمية.

٥ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالانتخابات، فقد وضعت ميزانية مفصلة جدا، مع وثيقة مشروع معدة إعدادا جيدا جدا، توضح خطة كل مرحلة من مراحل عملية الانتخاب. وهذه الوثائق متاحة للمانحين المهتمين بتمويل تلك العملية. وذكر أن المؤسستين المعنيتين بالانتخابات مؤسستان جديدتان، هما: اللجنة الانتخابية الوطنية والتي كان لا بد من تجديدها بالكامل لجعلها وكالة مستقلة، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية وهي كيان حديث جدا. وتحتاج هاتان المؤسستان إلى الكثير من المساعدة التقنية اللازمة لبناء قدراتهما. وهو أمر يتطلب تكلفة، تضاف إليها تكاليف أخرى تتعلق باللوجستيات، والتوريد، وعقد الانتخابات ذاتها. وهناك أيضا تكاليف إضافية تتعلق بالشؤون الأمنية.

٦ - وبعد مسألة الموارد، هناك مسألة البيئة السياسية التي سوف تعقد الانتخابات فيها. وقد أمكن من خلال الحوار السياسي مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك، وإيضاح وجود عدد من المعايير الدولية التي يتعين على جميع المعنيين احترامها احتراما تاما. غير أن جميع الأعمال الرامية إلى ضمان موثوقية العملية الانتخابية سوف تتأثر سلبا إذا لم يتم توفير الموارد اللازمة في المستقبل القريب جدا.

٧ - واستطرد قائلا إن إنشاء لجنة حقوق الإنسان الوطنية يعد خطوة مهمة نحو تنفيذ التوصيات الرئيسية للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. غير أن لجنة حقوق الإنسان الوطنية لن تتمكن من إنجاز ولايتها، ما لم تتلق موارد كافية، يُتوقع أن ترد من صندوق بناء السلام.

٨ - وفيما يتعلق بالتنسيق، فلم تعقد المشاورات العادية لعام ٢٠٠٦ بين الحكومة والشركاء الدوليين في إطار لجنة الشراكة من أجل التنمية، كما حدث في عام ٢٠٠٥. وينبغي أن تتم مثل هذه الاجتماعات كل أربعة أشهر في العام المقبل على النحو المقرر، إذ أن هذه الاجتماعات وسيلة أساسية للتشاور والحوار.

٩ - **السيد تو** (صندوق النقد الدولي): قال إن طلب سيراليون إنجاز الاستعراض الأول لأدائها في إطار البرنامج الاقتصادي الكلي الثلاثي السنوات، الذي يدعمه مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، التابع لصندوق النقد الدولي، سوف ينظر فيه قريبا المجلس التنفيذي للصندوق. وأضاف أن إجمالي المبلغ المخصص في إطار البرنامج مقداره حوالي ٤٤ مليون دولار، قُدمت منه دفعة أولية مقدارها ٧ ملايين دولار. ومن المقرر تقديم دفعة بنفس المقدار حال إنجاز الاستعراض الأول. وأوضح أن البرنامج متوائم مع الهدف العام للحكومة المتمثل في المداومة على النمو الاقتصادي المرتفع والحد كثيرا من الفقر. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال الإدارة المالية السليمة، وجعل السياسة النقدية أكثر كفاءة، وحفز نمو القطاع الخاص. وتشمل العناصر الأساسية لاستراتيجية الحكومة المالية، فيما تشمل، زيادة تحصيل الإيرادات المحلية، بتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين إدارة النفقات، من خلال تدابير من قبيل تشديد ضوابط الأجور، بغية تحويل المزيد من الموارد لأغراض الحد من الفقر. ويشمل البرنامج إصلاحات هيكلية لتعزيز الحوكمة (governance) الرشيدة، والشفافية، وتعميق الوساطة المالية وتحسين بيئة الأعمال الاقتصادية، وهي عوامل حاسمة لإسهام القطاع الخاص في توفير فرص للعمل.

١٠ - ومضى يقول إن أداء حكومة سيراليون في إطار البرنامج الاقتصادي الكلي يبعث على الارتياح، وإن البرنامج ماض بشكل عام على الطريق الصحيح. وعلى الرغم من بعض حالات التأخر في التنفيذ، فإن هدف البرنامج وإصلاحاته الهيكلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قابلة للتحقيق. ولا يزال النمو الاقتصادي قويا، إذ يبلغ معدل حوالي ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية، وهو نمو عريض القاعدة، كما أن التضخم قد انخفض بحيث أصبحت معدلاته أحادية الرقم.

١١ - واستطرد قائلا إنه بعد إنجاز الاستعراض الأول للبرنامج الحالي، يتوقع أن تبلغ سيراليون نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتتأهل لتخفيف عبء مديونيتها بمقدار ٦٧٥ مليون دولار بالقيمة الحالية الصافية لعام ٢٠٠٠. كما أن سيراليون سوف تكون مؤهلة لتخفيف إضافي لعبء مديونيتها في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وذلك بمقدار ٦٠٩ ملايين دولار من وفورات خدمة الدين.

١٢ - ومن الأهمية بمكان استخدام تلك الموارد بكفاءة لضمان التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن من المهم أن تتبع سيراليون استراتيجية حكيمة فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي، وأن تعتمد اعتمادا متزايدا على الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة بشروط تيسيرية جدا. وأضاف أنه على حين أن الصندوق سوف يواصل مساعدة سيراليون في تلك الجهود، فإن هناك مخاطر تتعلق باعتمادها اعتمادا كبيرا على الدعم الخارجي، إضافة إلى صعوبة إنفاذ الانضباط المالي في عام تُجرى فيه انتخابات. غير أنه فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن كبار المسؤولين الحكوميين قد أكدوا أن تنفيذ الميزانية سوف يكون في عصمة من السياسات الانتخابية في عام ٢٠٠٧.

١٣ - **السيد كوروما** (سيراليون): قال إن حكومة سيراليون تعتبر عملية رسم الخرائط عملية حيوية لتنسيق الأعمال الإنمائية وأعمال الجهات المانحة تنسيقا سليما. ففي بلد يكتسي فيه كل نشاط أهمية حيوية وحيث تتفاعل الأطراف الفاعلة مع الحكومة على مستويات متعددة، لا يمكن أن نوفي تخطيط الأعمال، سواء كانت مقررة أو جارية حقه من الأهمية، مهما أكدنا عليها. وقد تطلبت عملية وضع مختلف الأطر الشاملة هي الأخرى قدرا كبيرا من التخطيط على مستويات مختلفة. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، على سبيل المثال، أُجري حوالي ٣٠ تقييما لمختلف العمليات بغرض التأكد من تغطيتها المجالات الحاسمة وعدم تداخل الخطط والموارد.

١٤ - واستطرد قائلا إنه ينبغي التمييز بين الأعمال الحيوية القصيرة الأجل التي عمل صندوق بناء السلام كمحفِّز لها، والأعمال المتوسطة والطويلة الأجل التي تولت لجنة بناء السلام المسؤولية العامة عنها. وبالنسبة للأعمال الأطول أجلا، لا يزال ثمة مجال لإجراء تقييم آخر، لكن أعمال التخطيط اللازمة لأغراض صندوق بناء السلام قد أُنجزت. وجرت مناقشة وحوار مكثفان لا مع الجهات المانحة فحسب، بل أيضا مع المجتمع المدني لتحديد الثغرات. وستستمر عملية التشاور تلك في المستقبل.

١٥ - ومضى يقول إن الحكومة لم تكن تود إثقال كاهل لجنة بناء السلام بمعلومات مفرطة في التفصيل. لكن بما أنه من المرغوب فيه تقديم قدر أكبر من التفصيل، فقد قدم معلومات أكثر تفصيلا عن خطة الأولويات التي سبق تعميمها على المشاركين، مركِّزا على مجالين اثنين هما: تمكين الشباب، والعدالة والأمن. وأوضح أنه في المجال الأول منهما، لا تزال المشاريع ذات الأثر السريع تحظى بالأولوية بالنسبة للحكومة. ويكتسي التدريب المهني أهمية حيوية لا على المدى القصير فحسب، بل أيضا على المديين المتوسط

والبعيد. وفي مجال العدالة والأمن، ستنصب الجهود على تقليص عدد القضايا المتراكمة في محاكم المقاطعات وبناء قدرات قوات الأمن المحلية.

١٦ - واسترسل قائلا إن تمويل المشاريع الصغيرة أيضا ذو أهمية حاسمة. وكما قيل من قبل، فإن اقتراض رأس المال أمر مكلف، ويشكل نقص رؤوس الأموال في المناطق الريفية عائقا كبيرا أمام الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق. والواضح أن تمويل المشاريع الصغرى هو جزء من الحل بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات كسيراليون.

١٧ - ومضى يقول إن الدعم الانتخابي يشكل مجالا أُنجز فيه قدر كبير من أعمال التقييم. وقد اتُّخذت جميع الترتيبات اللازمة وحدد مبلغ مالي واضح لتمويل العملية الانتخابية. وقال إنه يود طمأنة المشاركين بأن الأموال الممنوحة لذلك الغرض لن تُستوعب في الصندوق المشترك، بل ستُفرد ضمن ترتيب معين يقتصر على تمويل الانتخابات. وقد قامت الحكومة وجهات مانحة منذ نحو ستة أشهر بتوقيع اتفاق لتحسين الحوكمة والمساءلة. ويشمل هذا الاتفاق خطة من عشر نقاط، لها مؤشرات يتعين على الجانبين التقيد بها. وقد قامت عدة جهات مانحة، بعد أن اطمأنت إلى تلك الترتيبات، بالانضمام إلى إطار دعم الجهات المانحة المتعددة للميزانية الذي استُحدث مؤخرا في فريتاون.

١٨ - **السيدة مَكاسكي** (الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام): قالت إن الترتيبات قد اتُّخذت في سيراليون لصرف الأموال من صندوق بناء السلام. أما القرارات المتعلقة بالمشاريع والمبالغ المصروفة فسوف تتخذها على أرض الواقع لجنة توجيهية تتشاطر الحكومة والأمم المتحدة رئاستها.

١٩ - ومضت تقول مع أن صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام منفصلان عن بعضهما البعض، فإن أنشطة الصندوق هي الشغل الشاغل بالنسبة للجنة بناء السلام. وسيُعلن عما قريب عن الغطاء المالي القطري الذي يتوقع أن يبلغ حوالي ٢٥ مليون دولار. وليس الغرض من الصندوق توفير الدعم المباشر للميزانية. لكنه قد يمول نفقات حكومية محددة مثل مرتبات موظفي الخدمة المدنية، لأن عدم سداد ذلك البند يشكل ثغرة أساسية في عملية بناء السلام.

٢٠ - واستطردت قائلة إن الأموال المصروفة من صندوق بناء السلام سوف تدعم أولويات الحكومة لكن سيتولى تجهيزها وسيط من الأمم المتحدة. واستدركت قائلة إن وكالات الأمم المتحدة لا يُسمح لها باستخدام موارد الصندوق في مشاريعها الحالية. وستُعد الحكومة جميع المشاريع الممولة من الصندوق أثناء عملية تخطيط الأولويات. وليس باستطاعة الصندوق أن يواجه جميع التحديات لكن الغرض منه أن يُتخذ وسيلة محفِّزة للأولويات الفورية أو المستعجلة، على أن تقدم الجهات المانحة دعما إضافيا له.

٢١ - **السيد كابرال** (غينيا - بيساو): قال إن سيراليون، وهي بلد يتعافى ويجتاز وضعا صعبا، قد قطع أشواطا هامة وأوفى بجميع التزاماته في الوقت المحدد. وينبغي أن يحصل هذا البلد على الغطاء المالي اللازم دون تأخير. وينبغي بالخصوص توفير الأموال الكافية للانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٧. أعرب عن أمله في أن تضيف الجهات المانحة إلى المبلغ المعلن وهو ٢٥ مليون دولار وأن تساعد تلك الموارد على تحسين مستويات المعيشة وتوطيد دعائم السلام في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٢٢ - **السيد غورتس** (الجماعة الأوروبية): قال إنه يشاطر الآراء المعرب عنها بشأن ضرورة تحقيق أقصى حد من الفعالية في مختلف العمليات وجعلها أكثر انسجاما وتنسيقا، مع إعطاء الأولوية للنهج الميداني. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قد قام في إطار أنشطة الجهات المانحة بدعم مشاريع نُفذت في الميدان، من بينها إصلاح البنية التحتية والانتخابات

ودعم الميزانيات ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة، التي هي جزء من برنامج يبلغ إجمالي تكاليفه ٢٢٠ مليون دولار. أما برنامج عام ٢٠٠٨ الذي سيركز على الحد من الفقر والحوكمة الرشيدة وإصلاح البنية التحتية الأساسية، فهو قيد الإعداد. ويتمتع صندوق بناء السلام بقيمة مرجعها على الخصوص سرعة تدخلاته وقدرته على سد الثغرات. وأكد على ضرورة الحرص على تحاشي الازدواجية لدى استهداف موارد الصندوق.

٢٣ - ومضى يقول إن ثمة ضرورة لجعل عمل الجهات المانحة في سيراليون أكثر انسجاما من خلال تشجيع قدر أكبر من التشاور بين الشركاء. وأضاف أنه ربما سيكون بوسع الجهات المانحة الرئيسية العاملة في الميدان أن تقوم خلال اجتماع لاحق من الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة بتقديم تقارير إلى لجنة بناء السلام بشأن الكيفية التي تم بها تناول مقترحات اللجنة.

٢٤ - **الرئيس:** قال إن فكرة تقارير الجهات المانحة سيُنظر فيها عند إعداد خطة العمل للاجتماعات المقبلة المخصصة لبلدان معينة. وعلى حين أن سد الثغرات هو بالفعل جزء من مهمة صندوق بناء السلام، إلا أنه يجب أن يوضع في الحسبان أن الصندوق لا يوفّر سوى نواة مالية وأنه يتعين على الجهات المانحة متابعة عمله على المدى المتوسط.

٢٥ - **السيد راكميانتو** (إندونيسيا): قال إن الجهود المبذولة لمعالجة بطالة الشباب تشكل أحد الأوجه الحاسمة لعملية بناء السلام. وينبغي أن يساعد صندوق بناء السلام على سد النقص الحاصل في تمويل الانتخابات والبالغ ٧ ملايين دولار. ويقتضي الأمر إجراء عملية تخطيط كاملة في ما يتعلق بخطة العمل. إلا أن هذه العملية لا ينبغي أن تحيد بالاهتمام عن الاحتياجات الفورية على أرض الواقع.

٢٦ - **السيد ناشِنتس دا سيلفا** (البرازيل): قال إن نقص رأس المال وارتفاع تكلفته يمثلان إشكالية في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويستحسن الحصول على معلومات عن السياسات التي يجري تنفيذها لمعالجة هذه المشكلة.

٢٧ - **السيدة ماكَسكي** (الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام): قالت إن جهودا تُبذل لخفض تكاليف مرور الأموال من خلال منظمات مختلفة باتجاه الجهات التي تتلقاها في آخر المطاف. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوم بدور المصرفي للصناديق التي يدير شؤونها، على خفض تلك التكاليف.

٢٨ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن تحسين فرص العمل والمستويات المعيشية ذو أهمية حاسمة في بناء السلام وتحقيق الاستقرار. وأضاف أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتنمية، إذ إنها تعزز المكاسب المحققة في ميدان حقوق الإنسان.

٢٩ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن تخفيف الديون يشكل عنصرا هاما في بناء السلام خلال المرحلة الانتقالية في سيراليون.

٣٠ - **السيد دالغرِن** (الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لاتحاد نهر مانو): قال إنه من المهم النظر في السياق الإقليمي لعملية بناء السلام. فقد أغلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مخيمات للاجئين في المنطقة وسهّلت عودتهم إلى سيراليون. وعلى حين أن موضوع بطالة الشباب في سيراليون يشكل أهم خطر يهدد عملية بناء السلام، فإن أمن البلاد واستقرارها مرهونان بالحالة السائدة في المنطقة ككل؛ وإن إنعاش اتحاد نهر مانو ذو أهمية قصوى في هذا الصدد. ومن شأن تعزيز التنمية المستدامة والحوكمة الدستورية تيسير عملية بناء السلام في سيراليون.

٣١ - **السيدة جيني** (المملكة المتحدة): لاحظت بارتياح التأكيد القوي على تشجيع تنمية القطاع الخاص. وسألت عن الخطوات اللازمة لتغيير ثقافة العمل في

دوائر الخدمة المدنية بغية تعزيز المساءلة وتحسين الخدمات المقدَّمة.

٣٢ - **السيد كوروما** (سيراليون): قال إن حكومته اتخذت خطوات لاعتماد اللامركزية في المؤسسات الرئيسية. واستهدفت الإصلاحات المستويات العليا بالخدمة المدنية وأُنشئ نظام الخدمة التنفيذية العليا. ونُفذت ترتيبات جديدة لإعادة تصنيف الوظائف بغية ضمان استجابة الخدمة المدنية للظروف المتغيِّرة. وأضاف أنه من المهم ضمان منح الموظفين المدنيين الذين لا محل لهم في هيكل الخدمة المدنية الجديد مدفوعات مناسبة لدى ترك الخدمة والسماح لهم بترك الخدمة بصورة مشرِّفة. وعلاوة على ذلك، من المهم تحسين مستويات مرتبات الموظفين المدنيين بهدف تشجيع المغتربين على العودة إلى بلدهم.

الموجز الذي أعده الرئيس عن الاجتماع الثاني المخصص لسيراليون

٣٣ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى النظر في الموجز الذي أعده عن الاجتماع الثاني المخصص لسيراليون، الذي عقد يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (PBC/1/SLE/SR.3، و 4).

٣٤ - وعقب إجراء مناقشة اقتُرحت خلالها تعديلات من قبل كل من **السيد مالهوترا** (الهند)، و**السيد ناشنتس دا سيلفا** (البرازيل)، و**السيدة ماكَسكي** (الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام)، و**السيد أنجِلو** (الممثل التنفيذي للأمين العام لسيراليون)، قال الرئيس إنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد المحضر بصيغته المعدّلة.

٣٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.